مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي
خلال الفترة الفرنسية

د. جلال زين العابدين

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – سايس
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
فاس – المملكة المغربية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

جلال زين العابدين، مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي خلال فترة الحماية الفرنسية.- دورية كان التاريخية.- العدد السادس والعشرون؛ ديسمبر ٢٠١٤. ص ٤٢ – ٥٠.

www.kanhistorique.org

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّص

تعرض القطاع الفلاحي في المغرب خلال فترة الحماية الفرنسية (١٩١٢- ١٩٥٦) بفعل التوغل الاستعماري إلى تحولات عميقة أعادت هيكلة بناه الإنتاجية على أساس مقتضيات السوق الفرنسية، والمراكز الرأسمالية، فاحتكر الأوربيون الفلاحة العصرية المعتمدة على التقنيات والمفاهيم الزراعية الحديثة والتي تحظى بمختلف أشكال الدعم من إقامة بنيات تحتية، ونظام المكافآت المتعددة والمتنوعة للمستوطنين الزراعيين لتسهيل غرس جذورهم في التربة المغربية أولاً، ولتسهيل اندماجهم في الاقتصاد الفلاحي الفرنسي ثانيًا. وإلى جانب الفلاحة الكولونيالية نجد الفلاحة المغربية التي كانت تلعب دورًا اجتماعيًا واقتصاديًا لأكثرية بشرية، والتي تعرضت خلال فترة الحماية إلى تحولات عميقة رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للسكان الحضريين والقرويين على السواء، نتجت عما لحقها في علاقتها بالاقتصاد الاستعماري الذي سيطر على أجود أراضي الفلاحين المغاربة بشتى الطرق والوسائل، وحصرهم في المناطق القاحلة، فتضاءلت وسائل عيشهم ودفع بالعديد منهم إلى العمل كعمال في ضَيْعات المعمرين، أو الهجرة إلى المدن ليشكلوا النواة الأولى "للبروليتاريا". كما أن إدارة الحماية أحاطتها بحزام من البؤس والتخلف، فكان من نتائجها تجميد وتفتيت هذه الفلاحة ، فأغلقت أمامها جميع أبواب الطموح لتجاوز وضعية "فلاحة الكفاف".

مُقَدِّمَة

أدت الهيمنة الاستعمارية والسياسة الفلاحية التي اتبعتها السلطات الاستعمارية في المغرب إلى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة في الوسط القروي؛ حيث ستتم هيكلة بناه الإنتاجية على أساس مقتضيات السوق الفرنسية والمراكز الرأسمالية، فاحتكر الأوربيون الفلاحة العصرية المعتمدة على التقنيات والمفاهيم الزراعية الحديثة والتي تحظى بمختلف أشكال الدعم من إقامة بنيات تحتية، ونظام المكافآت المتعددة والمتنوعة للمستوطنين الزراعيين لتسهيل غرس جذورهم في التربة المغربية أولاً، ولتسهيل اندماجهم في الاقتصاد الفلاحي الفرنسي ثانيًا. وإلى جانب الفلاحة الكولونيالية، نجد الفلاحة المغربية التي أحاطتها سياسة الحماية بحزام من البؤس والتخلف، فكان من نتائجها تجميد وتفتيت هذه الفلاحة رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للسكان الحضريين والقرويين على السواء، فأغلقت أمامها جميع أبواب الطموح لتجاوز وضعية الفلاحة المعاشية.

أولاً: الفلاحة "الأهلية" واستمرارية الإكراهات

كانت الفلاحة تلعب دورًا اجتماعيًا واقتصاديًا مهمًا في حياة المغاربة، وقد ظلت لوقت طويل تقوم على علاقات بين عاملين: الإنتاج المحلي والاستهلاك الذاتي للسكان، فكانت تقوم بتلبية حاجياتهم كمًا ونوعًا. وإذا كان إنتاج هذا القطاع قد ظل تحت رحمة التقلبات المناخية، فإن عوامل أخرى أسهمت في تغيير

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية

ISSN: 2090 – 0449

ملامحه، وخاصةً الإكراهات الجديدة التي أفرزها التدخل الاستعماري. ذلك أن دخول المستعمر إلى المغرب وما تبعه من جحافل المعمرين، أدى إلى خلخلة هذا التوازن من خلال استيلائهم على أجود وأخصب الأراضي الفلاحية، فأخذت وسائل العيش تتضاءل بالنسبة للفلاحين تدريجيًا بسبب نقص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ويقول القبطان روميو (Romieu) في هذا الصدد عن بني وراين بجهة تازة: "إن دخولنا البلاد قد أخل بالتوازن العريق بين أعداد السكان وبين الإنتاج، وهو توازن كان يفيد السكان أنفسهم، فأعطي المعمرون أزكى الأراضي التي كان الناس يستغلونها (...) وحددت مناطق الغابات وأسندت إدارتها إلى مصلحة المياه والغابات، وذلك ما اعتبر نقصًا من حقوق السكان على هذه المناطق".[١]

إن ما تجب الإشارة إليه هو؛ أن السيطرة والاستيلاء على أراضي الفلاحين في المغرب، قد ارتبط إلى حد كبير بالغزو العسكري، فالمستوطنون المزارعون كانوا يسيرون على حد تعبير أحمد تافسكا، في عصابات مسلحة خلف القوات الاستعمارية التي تتولى إبادة ومطاردة السكان لتتيح المجال للمستوطنين للحصول على أملاك فلاحية، وتزيل كل ما من شأنه أن يشعرهم بأنهم غرباء في مجتمعهم الجديد، وتصفهم الصحافة الاستعمارية بأنهم "طلائع جيش قوي".[٢] لذلك قامت السلطات الفرنسية بتمهيد الطريق أمام الاستيطان الزراعي وتدعيمه، لأنه هو الذي يعطي حضورًا واستمرارًا للنفوذ الفرنسي بالمنطقة، وهو ما يوضحه كاديل (J .Cadile) بقوله: "لقد تم الاستيطان الرسمي بشرق تازة في ١٩٢٤، وفي الريف ما بين ١٩٢٦ و١٩٣٠ بالموازاة مع التهدئة العسكرية".[٣] وقد وصل هذا الاستيطان إلى أقصى تأثيره في حياة الفلاحين، كما يؤكد ذلك ألبير عياش حيث يقول: "في الريف الشرقي وسهول ما بين تازة ووجدة وزعت القبائل الرحلية سابقًا فيما بينها أراضي فقيرة تزرعها بالحبوب (...) غير أن الهجرة نحو السهول المستعمرة تبدو مفروضة".[٤]

واستولى المعمرون على أجود وأخصب الأراضي الفلاحية عنوة، أو بيعت لهم بأثمان منخفضة. فقد صدر قرارات وزيرية رخصت لإدارة الأملاك الخاصة بالدولة الشريفة بشراء عدد كبير من الأراضي الأهلية وتحويلها إلى قطع للاستيطان الفلاحي.[٥] ولم تسْلم أراضي الجموع والأحباس هي الأخرى من جشع المستوطنين الأوربيين، فقد قامت إدارة الأملاك المخزنية بشراء مساحات كبيرة من إدارة الأحباس، وأعادت تنظيم ملكيتها العقارية حتى تكون قابلة للبيع.[٦]

ونشير إلى أن الاستيطان الزراعي كان قد تعرقل تطوره في المغرب في بداية الحماية بسبب تمسك المغاربة بأراضيهم، واستمرار المقاومات المسلحة بشكل أعاق الاستيطان الأوربي، والدليل على ذلك أن المساحات المزروعة من طرف الأوربيين لم تكن كبيرة.[٧] وبعد القضاء على هذه المقاومات، أصبح الفرنسيون أحرارًا وسارعوا إلى الحصول على المزيد من أراضي الأهالي المغاربة مما أدى إلى تدمير القاعدة الاقتصادية للفلاحين المغاربة الذين تزايدت أراضيهم المغتصبة والمسلوبة، وتحول قسم كبير منهم إلى "خماسة"، أو إلى عمال في المزارع الأوربية،[٨] كما تحول الوسط القروي إلى مصدر واسع النطاق للهجرة سواء كان داخل البلاد أو إلى خارجها.

وهكذا؛ وجدت تشكيلة من المعمرين نافسوا الفلاحين المغاربة الذين أصبحوا في درجة دنيا مقارنة معهم، لأن زراعاتهم التقليدية ذات الإنتاج البسيط لم تصمد أمام الزراعات المنتجة في الضَيْعات الأوربية العصرية المستفيدة من الأسمدة الكيماوية، والبذور المنتقاة، كما أن الفلاحين المغاربة لم يستفيدوا من الامتيازات المختلفة التي منحتها سلطات الحماية للمعمرين الأوربيين. فرغم أن الظهائر لم تميز بين الأهالي والمستوطنين من حيث حق الاستفادة من المنح والمكافآت، إلا أن إمكانيات الفلاحين المغاربة المتواضعة لم تسمح لهم باستيفاء الشروط المحددة لنيل هذه المكافآت. فكيف يمكن الحديث عن إدخال تقنيات وأساليب حديثة في عملية الإنتاج أو الزراعة على الطريقة الأوربية لفلاحين جردوا من أراضيهم الخصبة ؟

لقد ظل الفلاح المغربي خارج منظومة الإرشاد الكولونيالي، الذي ركز على توعية الكولون الأوربي بأهمية وضرورة استعمال الأساليب العصرية في الفلاحة، كما حرص الفلاحون الأوربيون على عدم انتقال المعرفة بهذه الأساليب العصرية إلى جيرانهم الفلاحين المغاربة، ليحافظوا على تفوق إنتاجهم، فبقي الفلاحون المغاربة يعتمدون على ما ورثوه عن أسلافهم من طرق ووسائل زراعية تقليدية، وهو ما كان يدفع أحيانا بعض الفلاحين المغاربة إلى "التجسس المعرفي" على الكولون الأوربي عبر استخدام معارفهم وأصدقائهم العاملين في مزارع الأوربيين، لاكتشاف سر تخلف إنتاجهم عن إنتاج الأوربيين، أو سر عدم تأثر حقول الكولون بأمراض تجتاح المنطقة، أو طرق تخلص الأوربيين من أعشاب ضارة تعجز الأساليب التقليدية عن مكافحتها.[٩]

وشكلت الضريبة الفلاحية (الترتيب) إلى جانب العوامل السابقة عبئًا ثقيلاً على الفلاحة الأهلية في المغرب، مما زاد في تأزيمها.[١٠] ولم تكن مصلحة الضرائب تأخذ في الحسبان ظروف الفلاحة المغربية، حيث كانت تحدد مبلغها بناء على تقديرات اللجن الجهوية المكلفة بوضع تقديرات إنتاج المغاربة، وعلى ضوء ذلك كانت تتم عملية تحديد الترتيب الواجب على كل فلاح، وكذلك إعداد تقديرات الإنتاج الفلاحي.[١١] كما أن هذه التقديرات لم تكن تتم على أساس بحث موضوعي لوضعية الفلاحة والأشجار المثمرة ورؤوس الماشية التي توجد في حوزة المغاربة، بل كانت تتم بناء على تصورات أعوان السلطة المحلية التي غالبًا ما كانت تجانب الواقع، ليجد الفلاح نفسه ملزمًا بمبالغ تفوق إلى حد كبير محصوله الفلاحي.[١٢]

لقد أدت السياسة التي نهجتها الحماية الفرنسية في الميدان الضريبي، إلى اعتبارها، "دائمًا وفي أي جهة، غير شعبية، فالمغاربة

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

كانوا ملزمين بالأداء قل أو كثر الإنتاج، بشكل مباشر أو غير مباشر".[١٣] وهكذا؛ فإن إهمال إدارة الحماية للفلاحة المغربية وجعلها تواجه مصيرها بنفسها، استفادت منه الفلاحة الكولونيالية. فمن بؤس وتدهور الفلاحة المحلية، كانت (الفلاحة الكولونيالية) تستمد بعض عناصر انتعاشها وخاصة من اليد العاملة، وينتعش المرابون المغاربة والأجانب، ويجد الكولون الزراعي الفرص الثمينة للاستيلاء على ما تبقى من أراضي جيرانهم المغاربة بهدف توسيع استغلالياتهم.[١٤]

واتخذت الإدارة الفرنسية عدة مبادرات، لتظهر أنها تريد النهوض بالفلاحة المغربية التقليدية وإصلاح العالم القروي، فتم التفكير في إنشاء تعاونيات فلاحية تقوم بتخزين المنتوج وتحويله وبيعه وتقديم قروض لصغار الفلاحين لحمايتهم من المرابين، ويتعلق الأمر بما كان يعرف بالجمعيات أو "الشركات الاحتياطية الأهلية" (Sociétés Indigènes de Prévoyance) أو (SIP) التي أنشئت ونظمت بمقتضى ظهير ٢٦ مايو ١٩١٧[١٥] المغير بظهير ١٩ يوليوز١٩١٧، وظهير ١٢ أبريل ١٩١٢، وظهير ٢٨ نونبر ١٩٢١، ثم ظهير ٢٨ يناير ١٩٢٢؛ وهي عبارة عن مؤسسات مدنية تحدث بقرار وزاري يحدد دائرتها الترابية، تشمل إلزاما كل الفلاحين الأهليين غير المحميين المسجلين في قائمة الترتيب. وتهدف إلى إعانة الفلاحين بالقروض، مادية كانت أو عينية، ليتمكنوا من مواصلة أعمال فلاحتهم ومن توسيع نطاقها، واعتماد التقنيات الحديثة الضرورية في ميدان الفلاحة وتربية الماشية والمساهمة في تطبيقها، وتهدف أيضًا إلى حماية الفلاحين الأهالي من المضاربات العقارية (الربا-الاحتكار)، كما يمكنها أن تقوم مقامهم عند الحاجة بإلغاء كل رهن أو التزام يبدو لها مبالغًا أو العمل على الحد منه، والمساهمة كذلك في عقد تأمينات ضد الكوارث الفلاحية (حريق، موت المواشي، جراد...).[١٦]

وإضافة إلى تقديم السلفات والإعانات، كان بإمكان الشركات الاحتياطية الأهلية، إحداث جمعيات تعاونية يعهد إليها هي الأخرى بصيانة المنتوج وتحويله وتسويقه وفق الشروط المتبعة في المؤسسات الصناعية (مضاربة، احتكار، تحقيق القيمة المضافة...)، وذلك- كما ينص عليه ظهير ٢٤ أبريل ١٩٣٧- بعد الحصول على ترخيص من إدارة الداخلية استنادًا إلى موافقة إدارة الفلاحة والتجارة والغابات، وكذا المسؤول عن الصناعة التي قد يهمها الأمر.[١٧] وفي هذا الصدد شهدت سنة ١٩٣٧ في المغرب تأسيس ١١ "تعاونية أهلية فلاحية"(Coopérative Indigène Agricole أو CIA) بمقتضى ظهير ٢٤ أبريل ١٩٣٧ في مجموعة من المدن، الرباط، البيضاء، القنيطرة، مكناس، فاس، تازة، وجدة، واد زم، مازاكان، آسفي، ومراكش.[١٨] وحتى لا نعطي لإجراءات سلطات الحماية أبعادًا أكثر من حجمها، نتساءل ماهي حقيقة وفعالية هذه المحاولات التحديثية؟

لم تؤد هذه المجهودات في الواقع إلى النتائج المرجوة من طرف الأهالي لأسباب عديدة، ذلك لأن إدارة الحماية كانت تسعى من وراء كل المبادرات التي اتخذتها في هذا المجال إلى الاستحواذ على أقصى ما يمكن من الأراضي لتوزيعها على المستوطنين، وإلى تكوين "طبقة" متوسطة من الفلاحين الذين يزكون سياستها، والحد في الوقت نفسه من الهجرة القروية للحفاظ على حشود العمال الفلاحين الذي يمكن استثمارهم في ضَيْعات المعمرين.[١٩] فالقبائل ارتفعت معاناتها من هذه القروض التي كانت تمنحها هذه التعاونيات المحلية[٢٠] بفوائد عالية،[٢١] كما أن هذه القروض لم يكن يستفيد منها إلا الفلاحون الميسورون، أما صغار الفلاحين فقد كانوا في حالة عدم تأدية ديونهم في الأجل المحدد عرضة لفقدان أراضيهم، أضف إلى هذا أن عدم إشراك الفلاحين، وهم المعنيون الأساسيون بكل ما تقرره الشركات الاحتياطية الأهلية (SIP) والتعاونيات الفلاحية الأهلية (CIA) في اتخاذ القرار، أفرغ الجانب التعاوني التي تدعو إليه هذه المؤسسات من كل مضمون حقيقي، وجعل منها مجرد مجال لتكوين الأطر التقنية والمراقبين أكثر منها مجالا لتكوين الفلاحين وتحسين أوضاعهم.[٢٢]

وأنشأت الإقامة العامة إضافة إلى هاتين التعاونيتين، مركزية التجهيز الفلاحي للبيزانا Central d'Equipement Agricole du Paysanat (C.E.A.P أو بظهير ٢٦ يناير ١٩٤٥؛ وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي،[٢٣] تهدف إلى تنمية الفلاحة وتربية الماشية، بتقديم قروض للفلاحين وتأطيرهم تقنيًا وبيع المعدات الفلاحية أو كرائها لهم.[٢٤] ولإنجاز مهامها، اعتمدت مركزية ال (C.E.A.P) على مكاتب محلية تقوم بتقديم معلومات حول التكوين الكيميائي للتربة ونوعية الأسمدة التي ينبغي استخدامها وطريقة محاربة التعرية والأمراض النباتية لقطاع التحديث الفلاحي (Secteur de Modernisation du Paysanat أو S.M.P المنشأ بظهير ٥ يونيو ١٩٤٥، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تسيرها السلطة المحلية، ترمي إلى تحقيق أهداف مادية واجتماعية وأخلاقية، تتمثل في تحسين الإنتاج وتوجيه الفلاحين نحو زراعات جديدة والعمل على تطبيق مخطط للتنمية وتحسين أوضاع الفلاحين الاجتماعية، وذلك ببناء المدارس والمستوصفات ودور السكن قصد تحسين أوضاع الفلاحين الاجتماعية، وإشراكهم في مداولات مجالس (S.M.P) قصد تهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم مستقبلاً.[٢٥]

وعمومًا؛ كانت ترمي "البيزانا" من خلال تدخلاتها هاته تحقيق تغيير جذري وإصلاح شامل في حياة الفلاح المغربي. فالتعليم الإجباري، والمراقبة الطبية ضد الأمراض، والمساعدة الاجتماعية واستخدام الآلات ...، ستسهم في توعية الفلاح وتجعله يتحرر من الاعتقادات الروتينية والقيود التي كانت تقف عائقًا أمام تقدمه. وبلا شك فالإصلاح سيكون صدمة نفسية صادرة عن المكننة، وهو

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

ما سيؤدي إلى زعزعة أنماط الانتاج التقليدية والرفع من القدرة الإنتاجية للفلاح ثم تغيير نمط عيشه.[٢٦]

إن إدارة الحماية كانت تهدف من وراء البيزانا إلى هدم التوازن الاجتماعي التقليدي، وتعويضه بتوازن جديد يتيح الاستيلاء على الأراضي الجماعية، وأراضي الجيش التي ضمت قسطًا منها إلى الأراضي المخزنية ثم وزعتها على المعمرين، وترسيخ الوجود الفرنسي في المغرب، كما عبر عن ذلك منظر البيزانا جاك بيرك (Jacques BERQUE) الذي يرى من الضروري التوفيق بين ازدهار الفلاح وانتشار الوجود الفرنسي، الشيء الذي يمثل هدفا من أهداف العمل الفرنسي في إفريقيا الشمالية،[٢٧] ناهيك عن خلق فلاحة على النمط الأوربي أي فلاحة رأسمالية، حيث حتى إذا ما اتفق أن استقل المغرب، فإنه سيبقى مرتبطًا بالمتربول وتابعًا له.[٢٨]

وإذا كانت سلطات الحماية قد ادعت بأن وضعية الفلاحين في المغرب على عهد الحماية تحسنت كثيرًا عما كانت عليه من قبل، واستدلت على ذلك بالتخلي عن التقنيات الفلاحية البدائية، وتوحيد بعض المنتوجات الزراعية وتزايد القدرة الاستهلاكية للأهالي المغاربة، إضافة إلى انتشار الاقتصاد النقدي بالبوادي وتحسن الوضعية المعيشية (اللباس، السكن...).[٢٩] فإن الواقع يؤكد بأن الاقتصاد الاستعماري العصري قد أدى إلى خلخلة البنيات السوسيو-اقتصادية للبوادي المغربية، ذلك أن القطاع الأوربي الذي يعتمد على زراعات حديثة في المناطق الأكثر شساعة والأكثر خصوبة والذي يستعمل أحدث الآليات، سيسهم في تهميش وتأزيم القطاع الفلاحي التقليدي، هذا بالإضافة إلى أن المعمرين قد استولوا على أجود الأراضي بشتى الطرق، مما أدى إلى تشريد العديد من الفلاحين وتحول جزء منهم إلى عمال في مزارع الأوربيين بأجور يومية لا تتعدى ١٥ ف،[٣٠] أو إلى الهجرة الموسمية إلى الغرب الجزائري للبحث عن لقمة العيش.

ففي سنة ١٩٣٣ بلغ عدد المهاجرين مثلاً من جهة تازة إلى الجزائر حوالي (١٥.٠٠٠) مهاجر،[٣١] وارتفع هذا الرقم عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، إلى حوالي (٢٠٠٠٠) مهاجر يعملون في مواسم جني العنب والحصاد،[٣٢] فيما اضطر آخرون إلى الهجرة نحو المدن للاشتغال في الأوراش والمعامل التي أنشأتها إدارة الحماية، مشكلين المادة الديمغرافية التي منها ستتكون طبقة اجتماعية جديدة، والتي كانت "جيش الاحتياط" الضروري للصناعات الجديدة المتمركزة في المدن. وقد دفعت الأوضاع المتأزمة الفلاح الأهلي خاصة في فترات الجفاف والمجاعة إلى بيع الأرض بثمن أقل من ثمنها الحقيقي، وهو ما جعل الدولة تتدخل بإصدارها لظهير٨ فبراير ١٩٤٥ الذي أقر "الملك العائلي" للحفاظ على الملكية الصغيرة؛ وهو ملك من الأراضي ضروري لعيش العائلة، لا يقبل أي بيع أو رهن أو تفويت.[٣٣] وقد حدد هذا الملك العائلي في ٧.٥ هكتارات بالأراضي غير المسقية، وهكتار ونصف في الأراضي المسقية، و٠.٧٥ هكتار في الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة.[٣٤]

نخلص مما سبق إلى القول؛ أن النشاط الفلاحي الذي ظل المورد الاقتصادي الرئيسي لمعظم الأهالي، سيتعرض لتحولات عميقة خلال فترة الحماية. فإذا كان إنتاج هذا القطاع قد ظل تحت رحمة التقلبات المناخية، فإن عوامل أخرى أسهمت في تغيير بعض ملامحه، وخاصة الإكراهات الجديدة التي أفرزها التدخل الاستعماري. فقد أحدث هذا الأخير تغييرًا كبيرًا في الوسط القروي، وكسر التوازنات السابقة بما يخدم مصالحه الاستغلالية. فلم يعد الفلاح المغربي يكتفي بالحد الأدنى الذي تقدمه الأرض والقطيع أمام تزايد حاجته للنقود لمواجهة الضغط الضريبي، ولاقتناء حاجياته الاستهلاكية.

ثانيًا: فلاحة الاستيطان (هيمنة الكولون الزراعي)

شكلت مسألة تملك الأرض في المغرب نقطة جوهرية في العلاقات المغربية الأوربية خلال القرن التاسع عشر، واعتبر استيطانها من أهم الأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ارتكزت عليها الدول الإمبريالية لإحكام السيطرة على المغرب وتقويض دعائمه الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك حظيت هذه المسألة باهتمام معاهدة مدريد (١٨٨٠م) التي أعطت إجابات واضحة لقضية تملك العقار من طرف الأجانب المقيمين في المغرب، وذلك من خلال مقتضيات المادة ١١ التي حددت مجال التملك أو الكراء للأراضي بشقها القروي والحضري في شعاع لا يتجاوز ١٥ ميلاً عن الموانئ المفتوحة للتجارة، شريطة الحصول على ترخيص مسبق من السلطات المخزنية.[٣٥] وبهذه الطريقة، بدأ التغلغل الأجنبي يتسرب داخل القرى المغربية في محاولة للسيطرة على المجال الفلاحي باعتباره الركيزة الأساسية والعمود الفقري للاقتصاد المغربي، إلا أنه سرعان ما تبدلت الأحوال في بداية القرن العشرين بسبب المستجدات الناتجة عن مؤتمر الجزيرة الخضراء (٦ أبريل ١٩٠٦)، والذي فتح أمام الأجانب الباب لامتلاك الأراضي في كل أرجاء الدولة الشريفة.[٣٦] وهكذا؛ فقبيل الحماية (في فاتح يناير ١٩١٢)، أصبحت الملكية القروية للأوربيين تغطي أكثر من (١٠١٠٠٠) هكتار مقسمة على (٥٢٤) ملاك.[٣٧]

لقد أدرك منظرو السياسة الاستعمارية من اقتصاديين وعسكريين بعد التوقيع على معاهدة الحماية، أن الوجود الاستعماري مهزوز ما لم يستند إلى دعامة من المستوطنين الزراعيين يضربون جذورهم في اعماق التربة المغربية، ويشكلون بذلك ضمانة لترسيخ السلطة الاستعمارية أقوى من الضمانة العسكرية.[٣٨] فإلى أي حد كانت سياسة الحماية الفرنسية الاستيطانية كفيلة بتحقيق أطماع وأحلام المعمرين؟

كان الجنرال ليوطي حذرًا منذ البداية في تعامله مع مسألة الأرض في المغرب، فقد كان يدرك أن "مس آلة دقيقة على شاكلة التنظيم الاجتماعي للمغرب (...)، يمكن أن تكون له انعكاسات خطيرة جدا على أمن وتنظيم البلاد. ويجب التحرك باحتياطات دقيقة، وعدم الإقدام على تغيير الوضعية القانونية للأراضي

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الجماعية إلا بعد أن تكون قواعد الغزو قد ترسخت، وحتى تكون الإدارة قد بدأت تسير بشكل طبيعي".[٣٩]

ولم يكن من السهل العثور على صيغة تمنع الابتزاز الذي جرى في الجزائر، وتحول دون تجريد الفلاحين المغاربة من أراضيهم،[٤٠] مع ما عرفوا به من تعلق وارتباط غريزي بأرضهم وغيرتهم عليها.[٤١] فنشط تفكير ساسة الحماية على مستوى التحليل والتشريع واستنباط الحلول، لوضع أسس بناء ضخم من التأويلات والنظريات والنصوص القانونية، تشرع وتبرر ابتزاز الفلاحين والسيطرة على أراضيهم، تارة باسم استرجاع أراضي الدولة التي استولى عليها السكان في مراحل ضعف السلطة المركزية، وتارة بحجة الحصول عليها بتواطؤ مع عناصر قيادية في السلطة المركزية، وتارة أخرى لعجز الفلاحين وعدم قدرتهم على الإدلاء بالوثائق الضرورية التي تؤكد ملكيتهم للأرض.

وهكذا؛ سنت إدارة الحماية مجموعة من التشريعات شكلت القاعدة القانونية للنهب والابتزاز،[٤٢] فأصدرت ظهير ١٢ غشت ١٩١٣ الذي نص على تسجيل العقارات، وضرورة التدقيق في الوثائق المدلى بها.[٤٣] فأصبح لكل قطعة أرضية بمقتضاها سند عقاري يحمل اسمًا ورقمًا وتصميمًا للملكية، وسهل ذلك تسلط الأجانب على الأرض لجهل المغاربة بالإجراءات القانونية الجديدة. ثم صدر ظهير ٧ يوليوز ١٩١٤ فجعل الأراضي الجماعية وأراضي الأحباس وأراضي الكيش، غير قابلة للتفويت، ووضعها تحت حماية الدولة التي أصبح لها حق مراقبتها تسييرها.[٤٤] غير أنه بعد سنتين (١٩١٦) تم تأسيس "لجنة استعمار الأراضي "من أجل تشكيل وتوزيع القطع الأرضية القروية، وقررت سلطات الحماية انسجامًا مع مبادئ الاستعمار المختبرة، تدعيم الاحتلال العسكري بإسكان عائلات فرنسية في القرى المغربية، وسيكون لهذه العائلات تأثير حضاري على الفلاحين المغاربة بالمثل الذي ستعطيه لهم.[٤٥] وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، صدر ظهير جديد في ٢٧ أبريل ١٩١٩ جعل الأراضي الجماعية تحت رقابة مجلس وصاية له صلاحيات تفويت أراضي الجماعات لطرف ثالث، فاقتطعت أجزاء مهمة من الأراضي تحت غطاء المصلحة العامة، وسهلت الاستيلاء عليها لفائدة الكولون بطرق شرعية غير منازع فيها.[٤٦] ونذكر هنا على سبيل المثال، بيع ٧ وحدات استغلالية سنة 1928 للمعمرين بجهة تازة تتراوح مساحتها بين (١٢٠) و(٢٠٠) هكتار كانت ملكًا للدولة،[٤٧] فتدهورت الجماعات ولحق التفقير بأفرادها وتغيرت الهياكل الزراعية التقليدية مما انعكس على الوضع الاجتماعي لسكان البوادي.

وترتب عن ذلك أن أصبح في المغرب أيام الحماية استيطان زراعي خاص، وآخر رسمي. وقد تطور الاستعمار الزراعي الأوربي الخاص خلال فترة ما بين الحربين، ففي سنة ١٩٣٧ بلغت مساحة أراضي كل كولون زراعي حوالي ٣٠٠ هكتار. وقد وصلت العناصر الأولى منهم رفقة قوات الغزو الاستعماري، وهم "عصابات مسلحة" يشكلون قواعد خلفية للقوات الاستعمارية وفرق استطلاعية لها يحمون ظهرها ويحتمون بها بغية الحصول على الأراضي، وإزالة كل ما من شأنه أن يشعرهم بأنهم غرباء في "محميتهم".[٤٨]

وتجدر الإشارة إلى؛ أن الأوربيين لم يكتفوا بما حصلوا عليه من إدارة الحماية من مساحات شاسعة، بل كان يزحفون على أراضي جيرانهم المغاربة، أو بعض الأراضي التي تم التخلي عنها من طرف بعض الكولون فيبتلعونها تدريجيًا. ولم تكن حدود مزرعة الأوربي تعتبر حدودًا نهائية إلا عندما تلتقي بحدود مزرعة أوربي آخر،[٤٩] كما كانت إدارة الحماية تستجيب لطلب المستوطنين المزارعين بتوسيع استغلالياتهم، بحجة أن توسيع الملكية سيتيح لهم الفرصة أفضل للاستغلال الاقتصادي للضيعة. وما أن استحوذ الأوربيون على أجود الأراضي، حتى أقدموا على تطبيق كل أشكال الاستغلال العصري في الميدان الفلاحي، مستفيدين من دعم إدارة الحماية التي كانت تعتبر أن وجودها مهزوز ما لم يستند إلى دعامة من الكولون الزراعي، يضربون جذورهم في اعماق التربة المغربية، ويشكلون بذلك ضمانة لترسيخ السلطة الاستعمارية أقوى من الضمانة العسكرية.

بادرت سلطات الحماية إلى إنعاش استغلاليات الكولون باتخاذ مجموعة من الاجراءات القانونية، تجلى أبرزها في إصدار مجوعة من الظهائر والمراسيم، نذكر من بينها القرار الوزاري المؤرخ ب٢٠ فبراير ١٩٢٨، المعدل لقرار٨ مارس ١٩٢٠ الذي نص على منح مكافأة للفلاحين الذين يقومون باستصلاح أراضيهم،[٥٠] ويوضح الجدول التالي قيمة المكافآت التي رصدت لدعم إصلاح أراضي المعمرين ما بين سنتي (١٩١٨)، و(١٩٢٨).

علمية. عالمية. مُحكمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

مكافآت لدعم إصلاح الأراضي المعمرين ما بين (١٩١٨ – ١٩٢٨)

السنة	وجدة	فاس وتازة	مكناس	القنيطرة	الرباط	الدار البيضاء	الجديدة وآسفي	مراكش	المجموع	حجم المكافأة(ف)	حصة الهكتار
١٩١٨	٧٤٨	٣٠٢	٤٢١	.	٤٣٠	١٥٧٢	١٤٣	٢٩	٣٦٤٥	٢٠١٨٨٨	٥٥.٣٩
١٩١٩	١٦٦٩	١٥٧	٢٣	.	١٢٣١	١٥٩٥	١٩٠	.	٤٨٦٥	٢٦٣١٥٨.١	٥٤..٩
١٩٢٠	٣٤٧٩.٥	٣٦٥	٦١٣.٥	.	٥٣٠.٧	١٦٦٨	٦٦٣.٥	٥.٥	٧٣٢٥.٧	٤٦٣.٢٢.٩	٦٣.٢١
١٩٢١	٢٧٣٣.٩٥	٦١٦	١٦٧١.٦٥	.	٢٥٠٧..٢	٥٢٧١	١٩٧٥.٣٥	٣٦١	١٥١٣٥.٩٧	١١٥٣٩٨٣.٤	٧٦.٢٤
١٩٢٢	٤٧٧٠.٨٦	١٠١٢.٦٢	١٨٢١..٨	٥٩٢.٣٥	١٧١٥.٨٧	٢٨١٥.٦٨	٩٧٥.٣٥	٥٤٦.٧٩	١٤٢٥٠..٦	١٢٤٨٥٣٦.٩١	٨٧.٦١
١٩٢٣	٣٣٩١..٠١	١٥٦٤.٣٥	٣٣٨٣.٤٥	٤٧٧.٨٧	١٩٥١.٦١	٣٨٥٦	٩٥٦.٨٣	٧٥٧.٥٥	١٦٣٢٠..٦٧	١٣٩٦٦٧٠.٨٤	٨٥.٥٨
١٩٢٤	٢٣٦٩.٤٥	١٣٦٠.٧٢	٣٦٨٤.٨٨	٦٩٦.٧٨	٢١٧٧.٦٥	٣٦٨٠.٥	٨٦٩	٤٧٠.٢٢	١٥٣٠.٩.٢	١٣١٣١٠..٢٥	٨٥.٧٧
١٩٢٥	٢١٤٠.١٥	٩٩٠.٦	٤٣.٤.٥٨	٢٢٠.٦.٥	٢٥٢٢.١٦	٤٨٠٥.٠٨	١٢٢٦.٨	٧٠٧.٤٧	١٨٩٠.٣.٣٤	١٩٠٥٩١١.٩٥	١٠٠.٨٢
١٩٢٦	٢٧٩١.٢٥	١٧٢٥.٨١	٥٥٢٢.٩٤	٢٢٨٤.٥	٥٤٧٩.٧	٩٣٠٨.٢٦	١٧٨١.١١	٢٠١٥.٢	٣٠٩٠٨.٧٧	٣٤٦٦١٢٤.١	١١٢.١٤
١٩٢٧	١٧٧٤.٣٥	٤٨٦٤.٢٢	٧٦٦٨..٠٤	١٨١١.٥	٧٥٥٤..٢	٩٦٦٥.١	٢٤٢٨.٥١	٣٢٧١.٦٤	٣٩٠٣٧.٣٨	٤٠٩١٩٧٨.٦	١٠٤.٨٢
١٩٢٨	١٩٩٣.٧١	٣٨٩٠.٨٣	٧٠٩٦.٩٠	٩٥٠.٧	٤٦١٢.٥	١١٠٩.٥	٨٤٦.٦٨	١١٧٣.٥	٢١٦٧٤.٣٢	٢٢٣١٩٤٣.١٥	١٠٢.٩٨
المجموع	٢٧٨٦١.٢٣	١٦٨٣١.١٥	٣٦٢١١..٠٢	٩٠٢٠.٢	٣٠٧١٢.٢٣	٤٥٣٤٦.١٢	١٢٠٥٦.١٣	٩٣٣٧.٨٧	١٨٧٣٧٥.٩٥	١٧٧٣٦٣١٨.٢	٩٤.٦٦

المصدر:- تافسكا (أحمد)، الفلاحة...، ص١٣٧.

ولدعم المكننة أعطت إدارة الحماية مكافآت تشجيعية لمقتني الجرارات والآلات الميكانيكية الموجهة لتقليب الأرض، حيث كانت تمنح مثلا سنة ١٩٢٥ جائزة مالية قدرها ٣٠ ف عن كل هكتار من الأرض تم حرثه بواسطة آلة فلاحية ذات محرك، شريطة أن يتجاوز عمق الحرث ١٥ سنتيمترًا.[٥١] كما منحت بموجب ظهير ٢٣ يونيو ١٩٢٣ مكافأة تشجيعية من أجل نشر الأساليب الأوربية• في الزراعة، حددت قيمتها في ٥٠% من قيمة الترتيب المفروضة على الزراعة التي امتدت إليها هذه الطرق.[٥٢] ورصدت مكافأة مالية تشجيعية لتنشيط غرس الزيتون والخروب أو تلقيحهما، حدد قدرها في ثلاثة ف سنة ١٩٢٥ عن كل شجرة تم غرسها أو تلقيحها،[٥٣] وذلك لدعم المستوطنين على توسيع مساحة بعض المغارس. كما خصصت دعمًا ماليًا للمستوطنين المزارعين لمواجهة ارتفاع أسعار الطاقة.[٥٤]

واستفاد الكولون الأوربي بسخاء من القروض التي كانت تقدمها له سلطات الحماية، وبشروط ميسرة لتدعيم الاستقرار الاستعماري القروي. وفي هذا الصدد سيتم تأسيس صندوق القرض الفلاحي بموجب ظهير ١٥ يناير ١٩١٩.[٥٥] وقد تم استعمال ثلاثة أنواع من القروض: القروض القصيرة المدى أو قروض الموسم الفلاحي التي لا تتعدى مدتها ١٠ أشهر، وتوضع رهن إشارة المزارعين لشراء البذور، والأسمدة وحيوانات الحرث، والوقود وأداء أجور اليد العاملة ...[٥٦] ، ثم القروض المتوسطة المدى التي نظمت بظهير ٨ ماي ١٩٢٣، المعدل بظهير٢٥ نونبر ١٩٢٥، وهي قروض يتراوح مداها بين (٦) و(١٠) سنوات، تستغل في شراء الماشية، وخاصة فحول الحيوانات المعدة لتحسين النسل، وشراء الآلات، والأشغال المتعلقة باستصلاح الأراضي، وغرس الأشجار (الفواكه، الكروم، الأشجار المعدة للصناعة)، والبناءات المشيدة بمواد ولوازم غير صلبة، وبصفة عامة كل الأعمال التي تهدف إلى الزيادة في قيمة الأرض. وكانت هذه القروض تمنح بموجب ضمانات عينية كرهن العقارات.[٥٧] وقد تطور حجم القروض المتوسطة المدى التي حصل عليها الكولون الزراعي في المغرب على الشكل التالي:

١٩٢٦ : ١٤.٤٥٢.٠٠٠ ف

١٩٢٧: ٢١.٨٩٥.٠٠٠ ف

١٩٢٨: ٣٣.٥٦١.٠٠٠ ف

١٩٢٩: ٤١.٣١٢.٠٠٠ ف

١٩٣٠: ٥٢.٣٠٧.٠٠٠ ف[٥٨]

أما عن القروض الطويلة المدى، فتكلف بها صندوق القروض العقارية في المغرب،[٥٩] وهدفت إلى تزويد المزارعين بالوسائل الضرورية للرفع أو تحسين في قيمة أراضيهم.[٦٠] ولم تقف القروض التي كانت تمنح للكولون عند صناديق القرض الفلاحي، فقد استفادوا من صناديق القرض العقاري (المنظمة بظهير وبقرار وزاري مؤرخين بـ ٢٢ دجنبر ١٩١٩)،[٦١] التي كانت تضع تحت تصرف المستوطنين المزارعين قروضًا لاستصلاح الأراضي، وشراء الماشية، والعتاد الفلاحي، وتسديد ديونهم لصندوق القرض الفلاحي.[٦٢] وقد وجد صندوق ثالث، هو الصندوق الفدرالي للتعاون الفلاحي، تم تأسيسه بموجب ظهير ٥ دجنبر١٩٣٠،[٦٣] ويتكلف بالقروض الموسمية وبالقروض المتوسطة المدى.

وكانت إدارة الحماية تتدخل في كل مرة بأشكال مختلفة من الدعم والتعويضات من أجل مساعدة وإنقاذ المستوطنين المزارعين، وامتصاص تأثير الانعكاسات الاقتصادية التي تواجههم من جراء الأزمات الفلاحية، لاسيما وأن عددًا كبير منهم كان يفتقر إلى تجربة فلاحية، مثل الموظفين، وقدماء المحاربين، وأرباب العائلات الكبيرة، وقدماء تلاميذ المدارس الفلاحية.[٦٤] وقال المقيم العام لوسيان سان (Lucien Saint) (١٩٢٩ -١٩٣٣) في هذا الصدد بمناسبة خطاب افتتح به جلسة مجلس الحكومة المنعقدة بتاريخ ٢٧ دجنبر ١٩٣٠ ما يلي: "نعتبر من الضروري أيضًا توجيه كامل جهودنا بهدف دعم هذه الفئة (المستوطنين)التي استجابت منذ البداية لنداء الحماية، وأسهمت بعملها الفلاحي الجاد وبالمثابرة في إنعاش هذا

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

البلد".[٦٥] وبالتالي كانت إدارة الحماية تجد نفسها مدفوعة إلى اتخاذ قرارات والتدخل لصالحهم لدى المؤسسات القرضية لتمديد مدة تسديد ديونهم، والتخفيض من فوائدها، وتمتيعهم بقروض جديدة.

ومن المؤسسات الفلاحية التي أنشأتها إدارة الحماية خدمة للكولون الزرعي، وبغية مساعدتهم على بيع محاصيلهم الزراعية، تعاونيات المخازن (Coopératifs Docks Silos)، التي حدد دورها في تخزين وإيداع وبيع محاصيل أعضائها.[٦٦] وقد سمح ظهير ٢١ مايو ١٩٣٠ لهذا النوع من التعاونيات أن يتحد فيما اصطلح عليه باتحاد تعاونيات المخازن (Union des Docks-Silos Coopératifs). وحدد دوره في إجراء كل العمليات المتعلقة بشراء وبيع المحاصيل الفلاحية المودعة في تعاونيات المخازن، وفي إعطاء تسبيقات عن الحبوب المخزونة قبل بيعها.[٦٧]

وأورد تقرير مديرية الشؤون الاقتصادية عن الوضعية الاقتصادية بمنطقة النفوذ الفرنسي في المغرب، بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٧، أن هذا النوع من المخازن مكن المستوطنين من تخزين محاصيلهم الزراعية بعد الحصاد، بهدف ضمان سلامتها، وبالتالي تجنيبها كل الخسائر الناتجة عن تقلب أحوال الجو أو عن الحشرات الضارة. وأضاف التقرير أن الحبوب كانت تنظف وتصنف حسب نوعها، وهو ما كان يرفع من قيمتها. وقد حدد التقرير عدد المخازن التي أنشئت إلى حدود يناير ١٩٣٧ في ثمانية، بطاقة استيعابية تقدر بحوالي (١.٥٠٠.٠٠٠) قنطار، وأشار إلى أن الدولة قدمت لها تسبيقات مالية بلغت قيمتها (١٥.٨١٦.٠٠٠ ف).[٦٨] كما قامت إدارة الحماية بإنشاء صندوق يعرف بصندوق القمح، حدد ظهير ١٣ يوليوز ١٩٣٣ مهمته في تسهيل رفع ثمن القمح وبيعه بكيفية منتظمة، وبوجه أعم تعديل سوق القمح للحصول تدريجيًا على أسعار ثابتة لا يتلاعب بها، وأيضًا في دعم المنتجين ومنحهم تسبيقات وإعانات مالية.[٦٩]

ومن التحولات الفلاحية التي عرفها المغرب، والتي تأتي في إطار دعم إدارة الحماية المتواصل لفلاحة الكولونيالية، ومنحها القدرة على امتصاص تأثير أزمات الجفاف، ظهور وتوسع الفلاحة المسقية، حيث سيتم رصد عدة اعتمادات مالية لإنجاز مشاريع لسقي ضَيْعات المستوطنين المزارعين. وهنا تجب الاشارة إلى أنه لمواجهة صعوبات تمويل الأشغال الهيدروليكية، تم تأسيس صندوق الري الزراعي والاستيطان بموجب ظهير ٤ يناير ١٩٢٧ يتكلف بتنفيذ الأشغال الكبرى للسقي.[٧٠]

اتجه الكولون الأوربي إلى التخصص في الإنتاج الزراعي القابل للتصدير الذي يضمن ربحًا سريعًا مثل الحبوب، ودعمتهم المتروبول، واعتبرت ذلك هو جوهر الاقتصاد العصري التصديري التي تريد إقامته في المغرب، فشجعت زراعة القمح لأنها "أساس الاستيطان الفرنسي".[٧١] كما شجعت إدارة الحماية الكولون الزارعي على التوجه نحو الزراعات المكملة للفلاحة الفرنسية، مثل القطن، وبعض الزراعات النباتية، وأشجار الفواكه، ووضعت في متناولهم كل التسهيلات وأشكال الدعم من سقي وتزويد بالآلات، ووفرت لهم كل ما يحتاجونه، بل وتعهدت بشراء منتوجهم، ومساعدة كل من يريد إنشاء مصانع لتحويل منتوجه إلى مواد صناعية.[٧٢]

إن الفلاحين الأوربيين في المغرب، وعلى الرغم من أنهم كانوا يمثلون أقلية عددية، فقد استفادوا كثيرًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ونورد هنا مقتطفًا من مقال ورد بجريدة الأطلس اعتمادا على الاحصائيات الرسمية عن ناحية تازة لسنة (١٩٣٥-١٩٣٦)، يوضح التفاوت الصارخ بين الفلاحين الأهالي ونظرائهم من المعمرين "في ناحية تازة ٥٤.٩٠٦ عائلة من الفلاحين الأهالي وعدد أفرادها ٣١٣.٩٤٣ شخصًا. أما المعمرون الأوربيون فهم ٣١٥ فردًا تضمهم (٥٢) عائلة، بينما هؤلاء يحصدون في المتوسط ٧٠ قنطارًا من الحب لكل فرد في السنة نجد الأهالي لا يحصدون إلا قنطارين، يعني (٣٥) مرة أقل من الأوربي ولكن نسبة ما يؤدونه من الضرائب تفوق ما يؤديه المعمر. ومتوسط ما يملكه كل واحد من المعمرين الأوربيين في تلك النواحي هو (٨٠) شجرة مثمرة و٢.٥٠٠ كرمة من العنب، وأما الفلاحون الأهالي فكل واحد منهم يملك (٣) شجرات و(٤) كرمات من العنب، وكل أوربي يملك (١٩) حوليًا والأهلي يملك حوليين والأوربي(٣) نعجات و(٤) بقرات وفرسا وبغلا. والأهلي لا يملك إلا نعجتين وبقرة لأربعة أشخاص وفرسا أو بغلا لخمسة عشر شخصًا. لا موجب للمغربي في كراهية العمال الأجانب الذين يعيشون مثله من كدهم ويكادون لا يملكون شيئا. ولكن كيف يمكنه أن يقدر المعمرين الذين سلبوا منه كل شيء ولم يتركوا له إلا ما يمنعه من الموت والتناسل لبقاء جنسه".[٧٣]

إن قراءة في المقارنة التي أوردتها جريدة الأطلس، تجعلنا نقر بالتفاوت الصارخ بين الفلاح الأهلي ونظيره "البراني"، وهو تفاوت يعزى إلى الحظوة التي لقيها هذا الأخير من إدارة الحماية، لما له من دور فعال في تثبيت الوجود الفرنسي. فرغم قلة أفراده استطاع الكولون الأوربي الاستحواذ على جزء كبير من الإنتاج، سواء الزراعي أو الحيواني بفعل تركز استيطانه في أخصب الأراضي الفلاحية، واستفادته من الإمكانيات الهائلة التي رصدت له، ومن الامتيازات الضريبية، على عكس نظيره الأهلي الذي جرد من أرضه، وأثقلت كاهله ضريبة الترتيب، وظل في وضع متخلف على مستوى تقنيات الإنتاج والاستغلال. وللحفاظ على الامتيازات التي اكتسبوها على مر الأعوام، فرض الكولون أنفسهم على إدارة الحماية بواسطة جمعياتهم التمثيلية، والغرفة الفلاحية التي لا تعدو أن تكون بوقًا يوصل كل طلبات واحتجاجات ورغبات المستوطنين المزارعين.

خاتمة

يتضح من المعطيات السالفة الذكر، أن الظاهرة الاستعمارية كل لا يتجزأ، على اعتبار أن الوجود الفرنسي في المغرب لم يكن ليختلف كثيرًا عما عرفته باقي الدول المغاربية الأخرى، من حيث التصور العام الذي يؤطر نظرة الإقامة العامة للمجال الفلاحي،

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وكيفية تفكيكه وتشكيله في مرحلة موالية انسجامًا مع منطقها واستراتيجيتها العامة. وتمثلت التحولات التي عرفها المغرب في تحوله إلى مزرعة كولونيالية، بعدما قامت إدارة الحماية بنسف المؤسسات والمبادئ التي كان يقوم عليها المجتمع المغربي، والتي كانت تشكل عائقا أمام احتلال الأرض المغربية، حيث غيرت الوضعية القانونية للأرض بسن ترسانة من التشريعات شكلت السند القانوني للاستحواذ على أراضي المغاربة، وتوزيعها على الكولون الأوربي، مما أدى إلى حدوث تحولات في شكل البنية العقارية. و حرص الأوربيون على تطبيق أشكال الاستغلال الرأسمالي في الأراضي المغتصبة، باعتبار الأرض بمثابة رأسمال يدر دخلاً أي ينتج فائض قيمة، فركزوا على إنتاج مزروعات تسويقية يوجه إنتاجها لتلبية حاجيات الجاليات الأوربية، ويصدر جزء منها إلى الخارج لتلبية متطلبات المتربول، مستفيدين من مساعدة ودعم إدارة الحماية من إقامة للبنيات التحتية، ومن مختلف التسهيلات المالية والتقنية.

أما الفلاحة المغربية المحلية التي كانت تلعب دورًا اجتماعيًا واقتصاديًا لأكثرية بشرية، فقد تعرضت خلال فترة الحماية إلى تحولات عميقة، نتجت عما لحقها في علاقتها بالاقتصاد الاستعماري الذي سيطر على أجود أراضي الفلاحين المغاربة بشتى الطرق والوسائل، وحصرهم في المناطق القاحلة، فتضاءلت وسائل عيشهم ودفع بالعديد منهم إلى العمل كعمال في ضَيْعات المعمرين، أو الهجرة إلى المدن ليشكلوا النواة الأولى "للبروليتاريا". وهكذا؛ كانت النتيجة التي خلفها التدخل الاستعماري في الوسط القروي، هي بروز ازدواجية في البنيات الفلاحية. حيث أصبح يتعايش قطاع فلاحي يملكه الأوربيون على درجة عالية من العصرنة، ركز على الإنتاج التسويقي، مع قطاع فلاحي "فقير" يملكه الأهالي موجه لأغراض الاكتفاء الذاتي، ويشار إليه غالبًا بأنه تقليدي ومتخلف.

الهَوامِشُ:

(١) أكومي (توفيق)، "**أربع عشرة سنة من المقاومة في ناحية تازة**"، مذكرات من الثرات المغربي - تجزئة ومقاومة-، ج.٥، الخزانة العامة والأرشيف بالرباط، ١٩٨٥، ص١٤٦.

(٢) تافسكا (أحمد)، **الفلاحة الكولونيالية في المغرب ١٩١٢-١٩٥٦**، مطابع إمبريال، الطبعة الأولى، الرباط، ١٩٩٨، ص.٤١.

(3) EL ARJI (Mostafa), **Immigration rurale et urbanisation à Taza (Maroc)**, Thèse de doctorat du 3ème cycle, Université de Toulouse de Mirail,1984., p.47.

(٤) عياش (ألبير)، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي، نور الدين السعودي، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد، عبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (المغرب) ،أبريل ١٩٨٥، ص.٢٦٣.

(٥) الجريدة الرسمية، العدد٧٧١، ٢غشت ١٩٢٧، الموافق ل٣ صفر١٣٤٦، ص.١٨٠٩.

(٦) الجريدة الرسمية، العدد٧٧٤، ٢٣ غشت١٩٢٧، الموافق ل٢٥ صفر١٣٤٦، ص.٢٠٣٠.

(7) Bibliothéque Nationale de Rabat, **Culture :Superficies ensemencées et production du Maroc occidental, année1915 à 1919** , Annuaire statistique de la France(1921), trente neuvième volume, Imprimerie Nationale, Paris,1921, p.438.

(8) EL ARJI (Mostafa), **Immigration rurale**..., **op.cit.**, p.51.

(٩) تافسكا (أحمد)، **الفلاحة**...، **مرجع سابق** ، ص.١٠٢.

(10) Archives Nationale de Rabat,Carton C 361, **La séance officielle du 27 octobre 1932**, Bulletin de la Chambre mixte française d'agriculture, du commerce et d'industrie, p.4.

(١١) تافسكا (أحمد)، **الفلاحة**...، **مرجع سابق** ، ص.١٠٢.

(١٢) **المصدر.نفسه**، والصفحة نفسها.

(13) AL-FALLAH, « **La Colonisation et la misère du fellah Marocain** », Maghreb-Revue mensuelle de documentation éconemique et sociale-, n°18-19, janvier-février1934, Imprimerie Labor, Paris, p.11.

(14) Archives Nationale de Rabat, Carton F 54, Sous Comité de colonisation, **P-V difinitif de la séance du vendredi 28 juillet 1933** , p.14.

(١٥) الجريدة الرسمية، العدد (٢١٥)، ١١ يونيو ١٩١٧،الموافق ل٢٠شعبان ١٣٣٥، ص ص.٤٦٠-٤٦١.

(١٦) الجريدة الرسمية، العدد (٤٦١)، ٢٨ فبراير١٩٢٢، الموافق ل٤ جمادى الثانية١٣٤٠، ص.ص.٢٤٢-٢٤٨ .

(١٧) حليم (عبد الجليل)، "**الإصلاح القروي في عهد الحماية، البيزانا والتحديث**"، مجلة المناهل، العدد ٧٠/٦٩، السنة السادسة، منشورات وزارة الثقافة، يناير ٢٠٠٤،ص.٥٣.

(18) ANONYME, Rapport **général sur le mouvement cooperatif en milieu autochtone (1934-1950)**, in Documents du Centre des hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie., Rabat, 1950, p.3.

(١٩) حليم (عبد الجليل)، "**الإصلاح القروي** ..."، **مرجع سابق** ، ص.٥٤.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

(20) Bibliothéque Nationale de Rabat, **Rapport mensuel du Protectorat, décembre, 1920**, p.21.

(21) Rosier (René), **Les societés indigènes agricoles de prévoyance au Maroc**, Librairie Emille la rose, 1925., p.126.

(٢٢) حليم (عبد الجليل)، "**الإصلاح القروي**..."، **مرجع سابق** ، ص.٥٤.

(٢٣) الجريدة الرسمية، العدد (١٦٨٨)، ٢ مارس١٩٤٥/الموافق ل ١٧ ربيع الأول ١٣٤٦، ص.١٧٠.

(24) HALIM (Abdeljalil), **Structures Agraires et Changement Social au Maroc de l'iqtae au capitalisme**, Imprimerie Info-Printe, Fès, 2000, p.103.

(٢٥) حليم(عبد الجليل)، "**البيزانا**"، معلمة المغرب ، ج.٦ ،ص.ص.١٩٤٤-١٩٤٥.

(26) BERQUE(J) et COULEAU(J), «**Vers la modernisation du fellah marocain** », in Bulletin Economique et Social du Maroc, vol.7, n°26, juillet1945, p.20.

(27) BERQUE(Jacques), **La question agraire au Maroc ;Nouvelle politiques de la France au Maroc**, in Documents du Centre des hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie, n°749, 8 octobre 1945, p.26.

(٢٨) حليم(عبد الجليل) ،"**الإصلاح القروي** ..." ، **مرجع سابق** ،ص ص.٥٦-٥٧.

(29) «**L'agriculture indigène** », Taza-journal-Hebdomadaire indépendant-, n°21, deuxième année, 20 avril 1932.

(30) FAUST (M), **La colonisation rurale du peuplement au Maroc**, Alger 1933, p.19.

(31) CELERIER(J), « **Les mouvements migratoires des indigènes au Maroc**», in Bulletin Economique du Maroc, vol.1, n°4, avril 1934, p.234.

(٣٢) حليم(عبد الجليل) ،"**الإصلاح القروي** ..." ، **مرجع سابق** ،ص ص.٥٦-٥٧.

(٣٣) الجريدة الرسمية، العدد (١٦٩١)، ٢٣ مارس١٩٤٥/ الموافق ل٠٨ ربيع الثاني١٣٤٩، ص.٢٤١.

(٣٤) رويان (بوجمعة)، "**مجاعة ١٩٤٥**"، ندوة وقفات في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم ١٧، ٢٠٠١، ص.٢٦١.

(35) BOUDERBALA(Negib), « **La question agraire au Maroc** » ,in Bulletin Economique et Social du Maroc, n°triple123-124-125, août1974, p.9.

(36) HALIM (Abdeljalil), **Structure agraire**..., **op. cit**, p.59.

(37) EL KHAYARI(Thami), **Agriculture au Maroc**, Editions Okad, Imprimerie de Fédala, 1987, p.78.

(٣٨) تافسكا (أحمد)، **تطور الحركة العمالية في المغرب (١٩١٩- ١٩٣٩)**، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص.١١.

(٣٩) تافسكا (أحمد)، **الفلاحة**...، م. س، ص.٣٥.

(٤٠) تافسكا (أحمد)، **تطور الحركة**...، م. س، ص.١٢.

(41) JULLIEN (Charles André), **L'Afrique du Nord en marche:nationalismes musulmans et souveraineté française**, vol.1, Tunis, 200, p.210.

(٤٢) تافسكا (أحمد)، **الفلاحة** ...، **مرجع سابق**، ص ٣٥- ٣٦.

(43) HOFFHERR(René), **L'économie marocaine**, Librairie du Recueil Sirey, Paris, 1932 ., p.126.

(44) HOFFHERR(René), **L'économie**..., **op.cit**, pp.126-127.

(٤٥) عياش(ألبير)، **المغرب**...، **مرجع سابق** ، ص. ١٧٤.

(٤٦) تافسكا (أحمد)، **الفلاحة**...، **مرجع سابق** ، ص.ص٣٨-٣٩.

(47) «**Vente des terrains domaniaux** », L'Ouest-Eclair, Journal républicain du Matin, n°9745, 29éme année, Mardi 03 juillet1928, p.10.

(٤٨) تافسكا (أحمد)، **تطور الحركة**...، **مرجع سابق** ، ص.١٣.

(٤٩) تافسكا (أحمد)، **تطور الحركة**...، **مرجع سابق** ، ص.٢١.

(٥٠) الجريدة الرسمية، العدد ٨٠٩، ٢٤ أبريل ١٩٢٨، الموافق ل ٤ ذي القعدة ١٣٤٦، ص.ص.١١٨٦-١١٩١.

(٥١) الجريدة الرسمية، العدد(٦٣٨)، ١٣ يناير١٩٢٥/الموافق ل١٧ جمادى الثانية ١٣٤٣،ص.٦٤.

● استثنت هذه المكافأة زراعة الكروم، التي لم تكن الإقامة العامة تنظر بعين الرضى لغرسها بالمغرب بسبب المنافسة التي ستتولد عن ذلك بين المغرب وفرنسا في مجال صناعة الخمور. الجريدة الرسمية، العدد٥٣١، ٣ يوليوز ١٩٢٣/ الموافق ل ١٨ قعدة ١٣٤١، ص.ص.٦٥٣-٦٥٤.

(٥٢) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٥٣) الجريدة الرسمية، العدد (٦٣٨)، ١٣ يناير ١٩٢٥، الموافق ل١٧ جمادى الثانية ١٣٤٣، ص.٦١.

(٥٤) تافسكا (أحمد)، **الفلاحة** ...، **مرجع سابق** ، ص.ص.٧٨-٧٩.

(55) NATAF(Félix), **Le Crédit et la Banque au Maroc**, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1929. , p.136.

(56) **Ibid**., p.137.

(57) Bulletin Officiel, n°684, 01 décembre 1925, p.1895

(٥٨) تافسكا (أحمد)، **الفلاحة**...، **مرجع سابق** ، ص.٨٧.

(59) Bulletin Officiel, n°684,01 décembre 1925, p.1892

.

(60) NATAF(Félix), **Le Crédit**...,**op. cit**., p.140.

(61) Bulletin Officiel, n°375, 29 décembre 1919, pp.1529-1531.

(62) **Ibid**.

(63) Bulletin Officiel, n°959,13 mars 1931, p.298.

(٦٤) عياش (ألبير)، **المغرب**...، **مرجع سابق** ، ص.١٨١.

(65) Bulletin Officiel, n°959, 13 mars 1931, pp.302-303.

(66) Bulletin Officiel, n°833 , 9 octobre 1928, p.2629.

(67) Bulletin Officiel, n°920, 13 juin 1930, p.708.

(68) Archives Nationale de Rabat,Carton S275, **Situation économique de la zone française du Maroc a la date du 31 janvier1937**, Direction des affaires économiques, p.39

(٦٩) الجريدة الرسمية، العدد (١٠٨٦)، ١٨ غشت ١٩٣٣/ الموافق ل٢٥ ربيع الثاني ١٣٥٢، ص.١٤٠٢.

(٧٠) تافسكا(أحمد)، **الفلاحة**...، **مرجع سابق** ، ص.٥٠.

(٧١) تافسكا (أحمد)، **تطور الحركة**...، **مرجع سابق**، ص٢١- ٢٢.

(72) Archives Nationale de Rabat, Carton C 361, **Bulletin de la Chambre mixte française de Taza**, n°13, mars 1936, pp.4-5.

(٧٣) مريستان (جان)، "**الاستعمار**"، جريدة الأطلس، السنة الأولى، العدد الخامس، الجمعة ٦ محرم١٣٥٦، الموافق لـ ١٩ مارس١٩٣٧.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449